

إيران

مركز المدافعين عن

حقوق الإنسان يتعرض للهجوم

بادر إلى التحرك الآن

يرجى دعوة رئيس القضاء إلى القيام بما يلي:

- إعادة فتح مركز المدافعين عن حقوق الإنسان ووضع حد لمضايقة أعضائه وترهيبهم، بالإضافة إلى جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في إيران؛
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن: عبد الفتاح سلطاني، وعبد الرضا طاجيك، ومحمد علي دادخا؛ لأن منظمة العفو الدولية تعتبرهم سجناء رأي؛
- في هذه الأثناء، ضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لهم بالاتصال الفوري مع ذويهم ومع محامين من اختيارهم وبالحصول على العلاج الطبي المناسب؛
- إسقاط جميع التهم الموجهة ضد أعضاء مركز المدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطة بعملهم السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان؛
- إجراء تحقيق مفتوح وشفاف في مضايقة أعضاء مركز المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما التهديدات بالقتل التي توجه ضد شيرين عبادي.

أكتب إلى:

رئيس القضاء

آية الله محمود هاشمي شاهرودي

حوزة رئاسة القوفة قزاية

شارع باستور

جادة والي عصر

طهران 1316814737

جمهورية إيران الإسلامية

بريد إلكتروني: shahroudi@dadgostary-tehran.ir

المخاطبة: سماحة...



ضعوا حداً لقمع المدافعين
عن حقوق الإنسان
منظمة العفو
الدولية

أغسطس/آب 2009 August
رقم الوثيقة:
Index: MDE 13/075/2009

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, United Kingdom
www.amnesty.org

الطباعة: منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص بناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو أيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

مركز المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرض للهجوم

© IranPressNews



عبد الفتاح سلطاني

ألمانيا جائزة حقوق الإنسان. ولا يُعرف ما إذا كان سيتمكن من تسلم جائزته شخصياً في أكتوبر/تشرين الأول 2009.

كما مُنعت نرجس محمدي، الناطقة الرسمية باسم مركز المدافعين عن حقوق الإنسان، من السفر خارج إيران. ففي 10 مايو/أيار 2009، مُنعت من السفر إلى غواتيمالا، حيث كان من المقرر أن تلقي كلمة أمام المؤتمر الدولي الذي نظّمته مبادرة نوبل للنساء.

وقد صودر جواز سفرها، واستُدعيت للمثول أمام المحكمة الثورية. وفي 22 مايو/أيار، أُعلن أنه تم توجيه تهمة نشر الشائعات المناهضة للنظام الإسلامي في البلاد. ولم يُسمح لها بالسفر إلى إيطاليا في يوليو/تموز 2009 لتسلم جائزة «ألكسندر لانغر» لحقوق الإنسان.

وبعد مرور ثمانية أيام على إغلاق مركز المدافعين عن حقوق الإنسان عنوةً، قام المسوّولون بإزالة الوثائق والحواسيب من المكتب القانوني لشيرين عبادي في طهران، على الرغم من احتجاجها على الاستيلاء على مواد تحتوي على معلومات محمية قانونياً لأنها خاصة بالعلاقة بين المحامي وموكليه. وقد اتُهمت بالتهرب من الضرائب فيما يتعلق بالقضايا التي عملت بشأنها من دون أن تتقاضى أية رسوم.

كما كانت شيرين عبادي هدفاً لتهديدات عديدة بالقتل، فضلاً عن تشويه سمعتها في وسائل الإعلام التابعة للدولة. وتخشى منظمة العفو الدولية أن تكون عرضة للاغتيال، ويمكن أن يطالب قتلها بالحصانة بموجب مادة في قانون العقوبات تمكّن شخصاً ارتكب جريمة قتل من تجنب المقاضاة بالإدعاء بأن الضحية تستحق الموت، أو «يمكن إهدار دمها بلا خطيئة».

إن استهداف مثل هذه المدافعة عن حقوق الإنسان، وهي شخصية بارزة على المستوى الدولي، وإغلاق مركز المدافعين عن حقوق الإنسان عنوةً، إلى جانب اعتقال ومضايقة أعضاء آخرين، إنما يرسل رسالة مخيفة إلى حركة نشطاء حقوق الإنسان المتنامية. وإن ثمة حاجة ملحة إلى التضامن الدولي مع هؤلاء الشجعان من الرجال والنساء.

تم تأسيس مركز المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل مشترك من قبل شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، مع أربعة آخرين من المحامين البارزين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وهم محمد علي دادخاه ومحمد سيف زاده ومحمد شريف وعبد الفتاح سلطاني. ويقوم المركز بإعداد تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، ويقدم مساعدة قانونية مجانية للسجناء السياسيين، ويدعم عائلاتهم.

وقد حاول المركز الحصول على تسجيل قانوني منذ إنشائه في عام 2001 ولكن محاولاته باءت بالفشل. ونتيجة لذلك اضطرت شيرين عبادي وزملاؤها إلى العمل في برزخ قانوني وتحت طائلة التهديدات المستمرة بالإغلاق والانتقام. كما واجهوا عمليات مضايقة وترهيب واعتقال وحبس بشكل متكرر.

وفي 21 ديسمبر/كانون الأول 2008، قامت السلطات بإغلاق المركز عنوةً قبل تنظيم فعالية لإحياء الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي كانت مقررة. وقد استمر الأعضاء، غير هيايين، في الاجتماع والعمل وإثارة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في إيران.

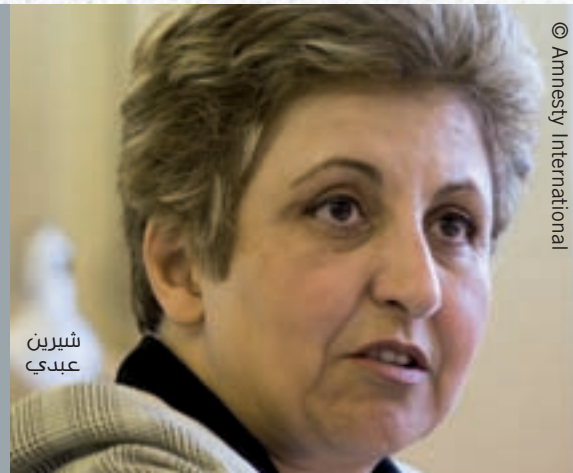
واعتقل ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء في المركز عقب الانتخابات الرئاسية التي اختلفت بشأنها الإراء في 12 يونيو/حزيران 2009. ففي 14 يونيو/حزيران قبض على الصحفي عبد الرضا طاجيك، وبعد يومين قبض على المحامي عبد الفتاح سلطاني في مكتبه بطهران من قبل أفراد أمن يرتدون ملابس مدنية من دون مذكرة اعتقال. كما قام أفراد الأمن بتفتيش مكتبه من دون مذكرة تفتيش وصادروا ملفاته وحقيبته وحاسوبه وهاتفه الخليوي. وفي 8 يوليو/تموز قام أفراد الأمن بالقبض على محمد دادخاه في مكتبه.

وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، في منتصف يوليو/تموز، كان الأعضاء الثلاثة مازالوا قيد الاعتقال.

وكان عبد الفتاح سلطاني قد اعتقل سابقاً لمدة 219 يوماً في عام 2005، قضى 43 يوماً منها في الحبس الانفرادي. وفي مايو/أيار 2007، بُرئت ساحته بعد الاستئناف من تهمة إفشاء وثائق سرية «والدعاية المناهضة للنظام»، التي حُكم بسببها بالسجن خمس سنوات في عام 2006. وفي وقت لاحق، حُرِم من السفر خارج إيران. وقد منحته مدينة نورمبرغ في

إن الحديث دفاعاً عن شعوب فلسطين والولايات المتحدة وأفغانستان وإيران، والاعتراض على انتهاك حقوق الإنسان على أيدي الحكومات والحكام والسلطات الأخرى، لا يعتبر تدخلاً في شؤون البلدان الأخرى، وينبغي ألا يكون ممنوعاً. ليس هذا فحسب، وإنما يعتبر في الحقيقة واجباً على كل شخص في كل مكان في هذا العالم والتزاماً على عاتقه.

مقتطف من كلمة لشيرين عبادي دفاعاً عن نرجس محمدي، إيطاليا 2009



شيرين عبادي

© Amnesty International